



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التعاون الاقليمي

حسين الهنين *: عن الأتفاق العراقي الأردني

ان تحرير الأقتصاد هو جوهر الخطوة التاريخية التي أقدم عليها رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي حينما جسد نظرية (الحرية الأقتصادية) التي تشكل أهم محركات الأقتصاد الحديث المنتج لفرص العمل والعابر للحدود والفتاح لأفاق المستقبل دون خوف أو تردد , وهو ما يشكل مصالح اقتصادية متشابكة بين محافظات العراق فيما بينها بشكل خاص , الأمر الذي يزيد من فرص التواصل والتعايش السلمي , وبين العراق كبلد مؤثر مع جيرانه ودول العالم بشكل عام , و لذلك فمن المرجح ان تشجع هذه الخطوة جيران العراق الآخرين لان يقدموا على ما يماثلها ليصبح العراق عمليا محورا وصديقا لجميع دول المنطقة لنغادر حقبة طويلة من الكراهية والحروب والدمار والأرهاب

ان هذا الأتفاق سوف يعزز من موقع العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom) الذي هو عبارة عن سلسلة من 10 قياسات اقتصادية لقياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم , الأمر الذي يقلل من كلف التأمين والمخاطر في العراق و يحسن من سمعة البيئة الاقتصادية الأستثمارية فيه , و يعبر هذا المؤشر عن مدى الارتباط بين الحرية الاقتصادية وتحقيق رفاهية الشعوب، كما يعطي صورة عامة لمناخ الاستثمار في البلاد من خلال الأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والتجارية و مدى سيادة القانون و قوانين العمالة .

وللمؤشر أهمية كبيرة بصفة أساسية للمستثمرين ومنتخذي القرار في خلق أنطباع إيجابي عن الدولة وهو ما يساعد على جلب الأستثمارات الأجنبية , و الذي جسد فيها الأتفاق الأخير واحدا من معايير الأربعة التي يعتمدها المؤشر في قياس الحرية الاقتصادية التي تتمتع بها الدول من خلال أربعة معايير تشمل 12 معيارا فرعيا للحرية الاقتصادية نلخصها بما يلي :



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التعاون الاقليمي

1. سيادة القانون ويقصد بها الفعالية القضائية، ومدى احترام حقوق الملكية الخاصة و النزاهة الحكومية الحرية المالية وتتمثل في الصحة المالية والإنفاق الحكومي اضافة الى الأعباء الضريبية .

2. الكفاءة التنظيمية وتشمل حرية ممارسة الأعمال و حرية العمل والحرية النقدية .

3. انفتاح الأسواق ومنها حرية التجارة و حرية الاستثمار و حرية التمويل

من تجارب عراقية سابقة فإن كلفة الأمن في غرب العراق كانت تشكل اكثر من 3 مليار دولار سنويا ومئات الارواح وتعطل الاستثمارات وضياع الالاف من فرص العمل , بينما يشكل الاعفاء الكمركي لعدد محدود من المنتجات الاردنية كلفة لا تزيد عن 20 مليون دولار

كذلك تشكل خطوة الاردن بأعادة أكثر من 1300 قطعة اثرية سرقت من العراق وهي لا تقدر بثمن , تشكل تعبيراً بالغاً عن حسن النية تجاه الشعب العراقي وتاريخه وموروثه الثقافي والحضاري , ولذلك ولكل هذه الأسباب فانه يجب النظر بصورة كلية لهذا الحدث وليس من خلال جزء مشوه من الصورة كما يريد ان يسوق لذلك انصار الكراهية والتعطيل والاقتصاد الريعي , فالواضح ان رئيس الوزراء يتقدم بحسابات الربح والخسارة لصالح العراق رغم الخطابات الشعبوية ضده .

ان هذا الأتفاق يشكل أيضاً تأكيداً على العلاقات الاخوية الاستراتيجية التي تربط المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وتتويجاً للزيارة التاريخية التي قام بها الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى بغداد بتاريخ 2019/1/14، بعد زيارة الرئيس برهم صالح رئيس جمهورية العراق إلى عمان بتاريخ 2018/11/15

وهو متابعة للنتائج الايجابية لزيارة رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز إلى بغداد بتاريخ 2018/12/29 ولقائه الهام برئيس الوزراء العراقي ، ثم زيارة وزير المالية العراقي السيد فواد حسين الى عمان بتاريخ 2018/12/19، و زيارة نائب رئيس الوزراء الاردني رجائي المعشر إلى بغداد بتاريخ 2019/1/28 على رأس وفد مكون من ثمانية وزراء أردنيين، حيث عقد الجانبان العراقي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التعاون الاقليمي

برئاسة رئيس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي والاردني برئاسة رئيس الوزراء عمر الرزاز بتاريخ 2019/2/2 بحضور الوزراء والمسؤولين من الجانبين في المنطقة الحدودية بين الكرامة وطريبيل اجتماعا هاماً للإعلان عن مرحلة جديدة قوامها تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات , و يأتي هذا الإعلان ليؤكد على عمق انفتاح العراق على محيطه الأقليمي والذي سينعكس ايجابا على الإزدهار والرخاء في العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ويؤكد على رسالة هامة مفادها أن العراق كان وسيبقى منارة للحضارة الانسانية ويمارس دور الريادي والطبيعي في طليعة دول الإقليم لمواصلة مسيرته في البناء والتقدم، وبما يخدم تطلعات شعبه نحو الرخاء والازدهار.

وكتحصيل حاصل لتلك الاتفاقية وبحسابات دقيقة , فقد حصل العراق على قائمة من المنافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يمكن تلخيصها بما يلي :-

1- في قطاع النقل، حصل العراق من الحكومة الأردنية على إعفاء البضائع العراقية المستوردة عن طريق ميناء العقبة من (75%) من الرسوم التي تتقاضاها سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بحيث يصبح المبلغ الذي يدفعه المستورد العراقي هو نسبة (25%) من رسوم المناولة

2- حصل العراق على اتفاق تجاري ما بين الملكية الأردنية والخطوط الجوية العراقية في مجال الرمز المشترك (Code Share) لتمكين المسافرين على خطوط الطيران العراقي من الوصول إلى وجهات عالمية مختلفة، وكذلك التدريب والتعاون في مجالات الطيران والنقل الجوي وتبادل الخبرات في مجال الأرصاد الجوية والموانئ و تقرر البدء بالعمل بآلية النقل (Door to Door) . وتسمح اتفاقية الرمز المشترك للخطوط الجوية العراقية بالوصول إلى أكبر قدر من المدن العالمية من خلال شبكة الخطوط الملكية الأردنية دون الحاجة لتقديم رحلات اضافية أو تشغيل خط طيران جديد , وان الأردنية تشترك بدورها بالرمز مع شركات عالمية كبرى (أمريكية وبريطانية وغيرها)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التعاون الاقليمي

- 3- وفي مجال السلع والبضائع والمنتجات النفطية بين البلدين بدءاً من 2019/2/2، بحيث يتمّ التسهيل على الصناعيين والتجار ورجال الأعمال في كلا البلدين نقل سلعهم وبضائعهم من العراق إلى الأردن والعكس بكلف أقل ومدد زمنية أقصر لتسهيل عملية التبادل التجاري، مما يوفر آلاف فرص العمل من خلال المنشآت التجارية المساندة التي ستنشأ لخدمة هذه الحركة الكثيفة
- 4- وفي القطاع المالي فقد تم التوافق على المبادئ العامة لتسوية القضايا العالقة والمبالغ المالية المطلوبة من كل طرف للآخر، وتشكيل لجنة فنيّة تقدم حلولاً توافقية نهائية مقترحة للملفات المالية العالقة بين البلدين .
- 5- وفي قطاع الطاقة الكهربائية ، ونظراً لحاجة الجانب العراقي للطاقة الكهربائية، فقد حصل العراق على موافقة الجانب الأردني بتزويد الجانب العراقي بالكهرباء من خلال الربط الكهربائي لمساعدة العراق في هذا القطاع ..
- 6- بخصوص مشروع أنبوب النفط العراقي فهو إنجاز اقتصادي للعراق أولاً وذلك بتمكين العراق من تنوع منافذ تصدير النفط وتعويض فترات توقف التصدير من الموانئ الجنوبية في الأيام التي يكون فيها الطقس غير مناسب للتصدير (Rough weather) وتشكل حوالي 35 يوم في السنة تقريباً .
- 7- فيما يتعلق بتزويد النفط الخام العراقي للأردن ؛ فقد توافق الجانبان على أن يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب الاردني ب(10) آلاف برميل يوميا من نفط كركوك آخذين بعين الاعتبار كلف النقل وإختلاف المواصفات في احتساب سعر النفط، الأمر الذي سيفتح باب تصدير النفط العراقي الى الاردن ويساهم في زيادة حركة النقل والشاحنات لدى الجانبين , وسيتم البيع حسب سعر برينت مع ملاحظة سعر النقل بالشاحنات حيث سيباع النفط للاردن مطروحا في كركوك .
- 8- في القطاع الاقتصادي، توافق الجانبان على قرار مجلس الوزراء العراقي المتخذ عام 2017 القاضي بإعفاء قائمة السلع الأردنية من الرسوم الكمركية، وذلك بعد مفاوضات استهدفت تحديد قائمة السلع التي لا تسبب ضرراً بالصناعة والزراعة المحلية العراقية، كون السلع المعفاة لا تُنتج في العراق أو أنّ إنتاجها لا يغطي حاجة السوق العراقية , وسيتم تعديل هذه القوائم مع تطور



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التعاون الاقليمي

الصناعة والزراعة في العراق وهذا يشكل اسلوبا داعما في المنافسة لخدمة المواطن بأقل الأسعار وافضل النوعيات من المنتجات

9- في إطار التكامل والتبادل التجاري، اتخذ الجانبان العديد من الإجراءات لغرض انشاء المنطقة الصناعية الاردنية العراقية المشتركة والتي تشكل فرصة لاستفادة المنتجات والصناعات العراقية من إعفاءات ومزايا اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية مع دول العالم ودخول أسواق يتجاوز عدد سكانها المليار نسمة بقدرة شرائية كبيرة دون أي قيود فنية أو كمركية، ولتشكل فرصة لبناء تكاملٍ صناعي اردني – عراقي مشترك، وهذه الإجراءات تدعم محورية العراق وقدرته على ان يكون لاعبا مؤثرا في المنطقة من خلال ربط المصالح الاقتصادية بالأمن والاستقرار في العراق

10- وفي القطاع الزراعي، تعهدت وزارة الزراعة الأردنية بتدريب الكوادر العراقية في مجالات الاستخدام الأمثل للمياه في مجال الزراعات المائية والحصاد المائي، وكذلك في مجالات إكثار البذار المقاومة للملوحة وفي مجالات مكافحة الحويوة واستخدام المبيدات الصديقة للبيئة. ووافق الجانب الأردني على منح أفضلية للسلع الزراعية العراقية للدخول للأردن في المواسم التي يشح فيها إنتاج الأردن لهذه السلع، على أن يقوم العراق بمعاملة السلع الزراعية الأردنية بالمثل، بالإضافة الى توحيد تسجيل مستلزمات الانتاج بين البلدين

11- و في قطاع الصحة، التزم الجانب الأردني بتدريب الكوادر الطبية العراقية وتسهيل إجراءات الحصول على البورد الأردني للأطباء العراقيين، واستكمال الإجراءات اللازمة لتمديد الاتفاقية الموقعة بين البلدين في العام 2004. كما التزم الأردن بتسخير كافة إمكانياته وخبراته الفنية والإدارية لتقديم أي مساعدة يحتاجها الأشقاء العراقيون في جميع المجالات الصحية، والاستفادة من التجربة الأردنية في مجال تسجيل الأدوية الطبية وتسهيل إجراءات التسجيل والتسعير وفحوصات الكفاءة في الجانب العراقي (التسجيل المتبادل) والإخلاء الطبي وكذلك في مجال التشريعات الطبية والشراء الموحد للأدوية وتطبيق التأمين الصحي بمختلف قطاعاته



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في سياسات التعاون الاقليمي

12- ولتسهيل إجراءات السفر للأردن لرجال الأعمال العراقيين، سيقوم الأردن بإعتماد جهات عراقية من فعاليات القطاع الخاص الرسمي العراقي لاستلام طلبات تأشيرات السفر إلى الأردن، تسهياً لرجال الأعمال العراقيين في الحصول على التأشيرة للأردن، وذلك بالتعاون مع السفارة الأردنية في بغداد .

(*) حسين الهنين/رئيس مركز تواصل لبحوث التنمية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر